

Distr.  
GENERAL

S/26872  
13 December 1993  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

## مجلس الأمن



### تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا

#### مقدمة

١ - يتم تقديم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٢٨ من قرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وقد طلب فيه المجلس من الأمين العام أن يقدم إليه بمجرد أن تبرر الحالة ذلك، وعلى أي حال قبل ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بفترة كافية وكذلك قبل ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، تقريراً عن الحالة في أنغولا وتنفيذ هذا القرار، وطلب مجلس الأمن أيضاً إلى الأمين العام أن يرفق تقريره بتوصية بشأن الدور المقبل للأمم المتحدة في عملية السلم، وإلى ذلك الحين أن يبقيه على علم بتطور الحالة. ومنذ اعتماد هذا القرار، تم إبقاء أعضاء مجلس الأمن بانتظام على علم بتطور الحالة في أنغولا.

٢ - وأدلى رئيس مجلس الأمن، أثناء جلسة المجلس ٣٣٠٢ المعقودة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، والمكرسة لدراسة الحالة في أنغولا، ببيان (S/26677)، أعاد فيه بصفة خاصة تأكيد أحكام القرار ٨٦٤ (١٩٩٣). وفي هذا البيان، أحاط المجلس علماً ببلاغ الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اليونيتا) بتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر، وأعلن عن قلقه لأن التقدم المحرز في إطار تطبيق "اتفاقات السلم" والقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن تطبيقاً كاملاً ليست كافية بعد. وطالب المجلس أيضاً اليونيتا بأن تتخذ التدابير اللازمة لتمثل لقراراته السابقة، وأعلن أنه مستعد للنظر في التطبيق الفوري لتدابير تكميلية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك، في جملة أمور، القيام، في أي وقت، بتطبيق التدابير التجارية ضد اليونيتا والتقييدات على تنقل موظفيها، إذا لاحظ المجلس بنفسه أو أبلغه الأمين العام بأن اليونيتا لا تتعاون بحسن نية في تطبيق "اتفاقات السلم" وقرارات المجلس ذات الصلة.

#### أولاً - تطور الحالة السياسية

٣ - منذ تقريره الأخير المقدم إلى مجلس الأمن، والمؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ (S/26644)، قام ممثلي الخاص، بالتعاون مع ممثلي الدول الثلاث التي لها مركز مراقب في "اتفاقات السلم" (الاتحاد الروسي، والبرتغال، والولايات المتحدة الأمريكية)، وبالاتصال مع حكومة أنغولا واليونيتا، بمتابعة جهود الرامية إلى إحياء عملية السلم في البلد عن طريق المفاوضات وفي إطار "اتفاقات السلم" وقرارات مجلس الأمن.

٤ - وسمحت الجهود التي بذلها ممثلي الخاص بتنظيم اتصالات استكشافية بمشاركة وفدي الحكومة و "اليونيتا"، وذلك في لوساكا، في الفترة من ٢٥ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، تحت رعاية الأمم المتحدة، وفي حضور ممثلي الدول الثلاث التي لها مركز مراقب. وكان الهدف من هذه الاتصالات الاستكشافية:

(أ) الحصول من اليونيتا على "التوضيحات" التي طلبتها حكومة أنغولا، من أجل إزالة "الالتباسات والتناقضات" التي أشارت إليها الحكومة في مذكرتها الشفوية المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣:

(ب) التحقق من وجود الظروف الملائمة لحياء المفاوضات.

٥ - وأثناء هذه المحادثات الاستكشافية المعقودة في لوساكا، أتيحت لممثلي الفرصة لكي يدرس مع وفد اليونيتا جميع النقاط المحددة التي أثارها الحكومة الأنغولية في مذكرتها الشفوية المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ رداً على بلاغ اليونيتا المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

٦ - وهكذا قدمت اليونيتا التوضيحات التالية بشأن النقاط الواردة في بلاغها المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣:

(أ) وفقاً لليونيتا، تعني عبارة "استكمال اتفاقات السلم" أن بعض أحكام اتفاقات السلم يجب أن تعدل لتتماشى مع الظروف الحالية، ومن بينها:

١' تكوين اللجنة المشتركة السياسية - العسكرية ودورها وهيكلها التنظيمي لا سيما تعزيز دور الأمم المتحدة؛

٢' الشرطة؛

٣' التسريح ونزع السلاح؛

٤' احترام شرط "الصفير الثلاثي"؛

٥' أمن زعماء اليونيتا، وأعضاء الحزب، والمؤيدين، وأعضاء أحزاب المعارضة الأخرى، والسكان بصفة عامة؛

٦' ضرورة التعايش السلمي بين جميع الأنغوليين؛

٧' تشكيل جيش وطني موحد.

وأوضحت اليونيتا أن هذه النقاط السبع يجب أن تناقش على نحو متعمق أثناء المفاوضات مع حكومة أنغولا.

(ب) فيما يتعلق بمسألة "صحة نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، يرى وفد اليونيتا أن عبارة "عمليات الغش" لا تغير من موقف اليونيتا الوارد في إعلانها المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ والذي اعربت فيه عن قبولها صحة نتائج الانتخابات. وفي هذا الصدد جددت تأكيد موقفها الذي عرضته من قبل في الرسالة التي كانت قد وجهتها الى ممثلي الخاص في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، والتي أشارت فيها الى اقتناعها بوجود عمليات غش وانها قدمت دعوى بالطعن لدى المحكمة العليا لأنغولا، ولم يتخذ أي إجراء بشأن هذه الدعوى حتى الآن. وأوضح وفد اليونيتا، فيما يخص وصف الغش الذي وصفت به اليونيتا نتائج الانتخابات، بأن ذلك إنما هو عبارة "ذات طابع سياسي ولا تنطوي على أي بعد قانوني". وفيما يتعلق بالمؤسسات الناجمة عن الانتخابات، تأمل اليونيتا أن تكون ممثلة على النحو الواجب في الفرع التنفيذي للحكومة، وأن تتمكن من ضمان أمن وحماية زعمائها، وأعضاء الحزب، ومؤيديها، وأعضاء المعارضة الآخرين؛

(ج) وفيما يخص أعمال أبيدجان يرى وفد اليونيتا أن مشروع البروتوكول الذي أعد أثناء محادثات أبيدجان يشكل "أساسا جديا للمفاوضات بين الحكومة الأنغولية واليونيتا". ويشكل مشروع البروتوكول إطارا هاما ومتينا للمفاوضات المقبلة. غير أن المشروع ما زال وثيقة غير كاملة ينبغي استكمالها قبل التوقيع عليها؛

(د) أما فيما يتعلق بموقف اليونيتا بالنسبة لقرارات مجلس الأمن، فأكد أن عبارة "تلاحظ" أو "تلاحظ باهتمام" تكاد تعني قبول قرارات المجلس؛

(هـ) وفيما يتعلق بالالتزامات التي حددها مجلس الأمن، قدم وفد اليونيتا الملاحظات التالية:

١٠ فيما يتصل بالالتزام بوضع حد للأعمال العدائية، رأى وفد اليونيتا أن إعلانه من جانب واحد يشكل تقدما وأن حكومة أنغولا ينبغي أن تستجيب له، على سبيل المعاملة بالمثل، لكي تسهل التوصل الى اتفاق ثنائي بشأن وقف إطلاق النار؛

١١ وفيما يتعلق بالالتزام اليونيتا بسحب قواتها من الأراضي المحتلة بعد الانتخابات، أكد الوفد ضرورة دراسة المسألة، التي لا يمكن أن تعالج على نحو منعزل بل يجب أن تعالج في إطار اتفاق ثنائي لوقف إطلاق النار، مع آليات للتحقق والرقابة الميدانية، وتنفيذ "اتفاقات السلم" تنفيذا كاملا.

٧ - وفيما يتعلق بالحكومة، دعا ممثلي الخاص، بدعم من ممثلي الدول التي لها مركز مراقب، وفد الحكومة لكي يعيد تأكيد استعداده لاحترام وقف الأعمال العدائية من جانب واحد، لكي تجرى المفاوضات في جو هادئ نتيجة احترام وقف إطلاق النار بصورة فعلية.

٨ - وطلب ممثلي الخاص، بدعم من ممثلي الدول الثلاث التي لها مركز مراقب من اليونيتا أن تخطر كتابيا، ودون غموض، وعلى أي حال قبل ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، بموافقتها المبدئية على الانسحاب، وفقا لأحكام الفقرة ٨ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، والتي يطالب فيها المجلس 'اليونيتا' بـ "أن تسحب على الفور قواتها في المناطق التي تراقبها الأمم المتحدة، وذلك كتدبير مؤقت ريثما يتحقق التنفيذ التام لاتفاقات السلم".

٩ - في رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أبلغتني اليونيتا بقبولها للمبدأ الوارد في الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣). وفي نفس الرسالة، أوضحت اليونيتا أن طرائق تطبيق هذا المبدأ ستدرس أثناء المفاوضات مع حكومة أنغولا، وأنه "من مصلحة السلم الذي يمكن أن يضمن الأمن والتعايش بين جميع الأنغوليين في نفس الوطن، أن يطبق المبدأ المذكور أعلاه في إطار وقف ثنائي لإطلاق النار في كل أراضي الوطن". وأحال ممثلي الخاص الى حكومة أنغولا في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر الوثيقة التي بعثت بها الى اليونيتا.

١٠ - وفيما يتعلق بالطلب المقدم الى الحكومة لكي تحترم وقف الأعمال العدائية من جانب واحد حين تقبل اليونيتا كتابيا بأن تلتزم بأحكام الفقرة ٧ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، أوضحت الحكومة من ناحيتها لممثلي الخاص أنه لم يكن بإمكانها أن ترد ايجابيا على هذا الالتزام، بسبب الاعتبارات التالية:

(أ) في اليوم التالي للاتصالات الاستكشافية المعقودة في لوساكا، شنت اليونيتا هجمات عسكرية في عدة مواقع في البلد، وهذا يتناقض مع إعلان اليونيتا بوقف الأعمال العدائية من جانب واحد؛

(ب) وعلى الرغم من أن الحكومة قد ارتاحت للفقرة الأولى من رسالة اليونيتا المؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، التي قبلت بها أن تسحب قواتها، فإن الفقرة الثالثة من هذه الرسالة قد أثارت مشاكل للحكومة لأنها لا تتوقع مبدأ سحب قوات اليونيتا إلا في إطار وقف ثنائي لإطلاق النار. ومنذ ذلك الحين أعلنت اليونيتا نفسها تفضيلها لإجراء ثنائي؛

(ج) وأخيرا، وبالنظر الى طابع السرية الذي تتسم به المفاوضات المقبلة، لا تجد الحكومة أنها ستكون في موقف مريح لكي تبرر لقواتها وقف الأعمال العدائية. ومع ذلك فقد أكد ممثلي الخاص على أنه إذا لم يكن هناك إعلان من جانب واحد بوقف الأعمال العدائية، فلتحرص الحكومة على أن يلتزم بتوقف العمليات العسكرية الدفاعية طيلة المحادثات في لوساكا.

١١ - لقد قام ممثلي الخاص فور انتهاء الاتصالات الاستكشافية في لوساكا، بالتعاون مع ممثلي الدول الثلاث التي لها مركز مراقب في "اتفاقات السلم" بتحديد تاريخ المحادثات ومكانها وواصل اتصالاته مع الحكومة الأنغولية وبواسطة التليفون والفاكس مع اليونيتا. وتقابل أيضا مع عدد من رؤساء دول المنطقة، ولا سيما الرئيس مغويل تروفوفادا رئيس سان تومي وبرينسيبي والرئيس سام نغوما رئيس ناميبيا اللذان ساهمت أعمالهما في الاستئناف الفعلي للمفاوضات بين حكومة أنغولا واليونيتا.

١٢ - وبدأت محادثات السلم بشأن أنغولا بلوساكا في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وسمحت الجلسة العامة الأولى بعقد مقابلة مباشرة بين الوفدين اللذين قدم كل منهما مشروعا لجدول أعمال. وفرضت الاختلافات بين موقفَي الوفدين الحاجة الى مشاورات متعددة أسفرت في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، باعتماد جدول الأعمال التالي:

١ - إعادة تأكيد قبول الصكوك القانونية ذات الصلة من جانب الحكومة ومن جانب يونيتا:

(أ) "اتفاقات السلم";

(ب) قرارات مجلس الأمن.

٢ - مواصلة تنفيذ "اتفاقات بالسلم" وإنهاء أعمال ابيدجان:

(أ) مسائل عسكرية: إقرار وقف إطلاق النار؛ سحب جميع القوات العسكرية التابعة لليونيتا وعودتها الى ثكناتها وتجريدها من السلاح؛ تجريد جميع السكان المدنيين من السلاح؛ إتمام عملية إنشاء قوات مسلحة أنغولية، بما في ذلك عملية التسريح؛

(ب) الشرطة؛

(ج) ولاية الأمم المتحدة ودور مراقبي "اتفاقات السلم";

(د) المصالحة الوطنية؛

(هـ) إنهاء عملية الانتخابات وغيرها من المسائل المعلقة.

٣ - مسائل مختلفة: تاريخ ومكان توقيع بروتوكول لوساكا

١٣ - وتم الاتفاق على أن يقدم الوفدان كتابيا ومسبقا، موقفهما بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال. وقد كان بحث جدول الأعمال هذا مناسبة لكي تعيد الحكومة رسميا تأكيد قبولها لصحة "اتفاقات السلم" وكذلك قبولها غير المشروط لجميع قرارات مجلس الأمن. وأعاد وفد اليونيتا هو أيضا تأكيد قبوله صحة "اتفاقات السلم"، مع تجديد رغبته في الوقت نفسه بتعديل بعض الأحكام لتتماشى مع الأوضاع الحالية. وفيما يخص قرارات مجلس الأمن، أعلنت اليونيتا أنها "تحيط علما باهتمام" بذلك. ومع ذلك، أشارت اليونيتا مثلها مثل الحكومة، رسميا إلى أنها تقبل الاستنتاجات التي خلص إليها ممثلي الخاص عقب بحث هذين البندين من جدول الأعمال. أي أن "اتفاقات السلم" يمكن تعديلها إذا ما قررت كل من الحكومة واليونيتا أثناء محادثات السلم في لوساكا، تعديلها. وإن التعبير عن "الإحاطة علما" أو "الإحاطة علما باهتمام" بقرارات مجلس الأمن ليست ذات أهمية، بما أن هذه القرارات لها قوة إلزامية وأن الأطراف المعنية ملزمة بتطبيقها.

١٤ - ولتيسير المحادثة المتعلقة بالجوانب التقنية للمسائل العسكرية أنشئت لجنة عسكرية مخصصة. ويرأس هذه اللجنة رئيس فريق المراقبين العسكريين التابع لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا وهي تتكون من ملحقين عسكريين للدول التي لها مركز مراقب ومن ضباط تابعين لكل من الحكومة واليونيتا ومن عناصر عسكرية تابعة لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا. وعقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات تم أثناءها بحث المبادئ العامة والمحددة المتعلقة بالمسائل العسكرية المدرجة في جدول الأعمال.

١٥ - وبتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، انتهت المفاوضات بالاعتماد الرسمي للمبادئ العامة والخاصة المتعلقة بإقرار وقف إطلاق النار والطرق العملية لتنفيذ هذه المبادئ بما في ذلك الجدول الزمني. كما اعتمدت أيضا المبادئ العامة والخاصة لإنجاز تكوين القوات المسلحة الأنغولية.

#### ثانيا - حظر الأسلحة المفروض ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)

١٦ - في القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، قرر مجلس الأمن بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، أنه ينبغي لجميع الدول، اعتبارا من ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أن تتخذ التدابير المبينة في الفقرات ١٩ إلى ٢٥ من القرار "ما لم يخطر الأمين العام المجلس بأنه قد تم إقرار وقف فعال لإطلاق النار والتوصل إلى اتفاق بشأن تنفيذ "اتفاقات السلم" وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة".

١٧ - بدأ نفاذ حظر الأسلحة المفروض ضد حركة يونيتا بموجب القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) في الساعة ٠١/٠٠ بتوقيت شرق الولايات المتحدة في تاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

### ثالثا - الحالة العسكرية

١٨ - بالرغم من أن المعلومات المتعلقة بالجبهة العسكرية والواردة من أفرقة بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا التي تم وزعها في خمس مدن بالبلاد تؤكد حدوث انخفاض هام في ضراوة المعارك منذ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ما زالت تلاحظ تحركات وتجمعات لقوات كل من الحكومة وحركة يونيتا.

١٩ - إن المعلومات المقدمة في هذا الشأن من الحكومة ومن وسائل الإعلام التي تسيطر عليها يونيتا متضاربة. تفيد المصادر الحكومية بأن يونيتا قامت بنقل وتجميع قواتها وعتادها الحربي حول مدن كويتو/بيي، وأندولو، ومالانجي، ولوينا، وكابندا، وسوريمو. وتفيد المصادر نفسها بأن حركة يونيتا شنت هجمات ونصبت كمائن، وقامت بزرع الألغام في العديد من أقاليم البلد. وذكر أيضا أن يونيتا قامت بقصف مينونغفي، العاصمة الإقليمية لكواندو - كوبانجو.

٢٠ - وذكرت أجهزة الإعلام الحكومية كذلك أن حظر النفط والأسلحة المفروض ضد يونيتا بموجب قرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣) قد تم انتهاكه، وأن يونيتا ما زالت تحصل، عن طريق الجو والبحر، على معدات عسكرية هامة وكذلك على أشكال أخرى من المساعدة التي يتم إدخالها إلى البلد عبر نقاط دخول مختلفة.

٢١ - لم تبث إذاعة "فورغان" التابعة لحركة يونيتا، من جهتها، أنباء عسكرية كثيرة في خلال الفترة قيد النظر، لكنها أعلنت أن الحكومة قامت بعمليات قصف جوي في المناطق الخاضعة ليونيتا في مناطق أمبريز، ونامبيي، وبنغويلا، وسومبي. وذكرت إذاعة "فورغان" أيضا أن الحكومة تواصل تعزيز قواتها تأهباً لشن غارة واسعة النطاق في أقاليم عديدة بالبلاد.

٢٢ - يواصل المراقبون العسكريون والمراقبون من الشرطة التابعون لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا الاشتراك في الدوريات، وقد أبقوا على اتصالات مكثفة مع السلطات المحلية المختلفة، وهم يقدمون الدعم للعمليات الإنسانية، ويتولون إجراء التحقيقات. وما زالت هذه الأنشطة وغيرها من الأنشطة ذات الصلة تشكل عنصراً أساسياً في الجهود الرامية إلى إحلال السلم في أنغولا.

٢٣ - إن قدرة بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا على إجراء تقييم موضوعي للحالة العسكرية محدودة جداً، وذلك خاصة بسبب انخفاض عدد المراقبين العسكريين الذين يتألف منهم الفريق الحالي الذي لا يضم سوى ٤٧ مراقباً عسكرياً و ١٨ مراقباً من الشرطة و ١١ من المساعدين الطبيين، تم وزعهم في لواندا، ولوبانغو، ونامبيي، وبنغويلا، وسومبي. وشرعت حديثاً بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، عملاً ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (S/26677)، وبالتنسيق مع الأمانة العامة، في عملية تخطيط للطوارئ تأهباً للزيادة المحتملة في القوة الحالية للبعثة لأغراض الوزع في حالة إحراز تقدم كبير في محادثات لوساكا. وتم الاتصال ببعض البلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات، وذلك مراعاة لضرورة الاستجابة بسرعة لأي تقدم من هذا القبيل. وفضلاً عن ذلك، قررت أن أوفد إلى لوساكا فريقاً

صغيراً من العسكريين الاختصاصيين في مجال السوقيات لمساعدة ممثلي الخاص والطرفين في وضع إسقاطات بشأن اشتراك الأمم المتحدة في تنفيذ الاتفاقات التي هي الآن قيد المناقشة.

٢٤ - بيد أن المراقبين العسكريين التابعين لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا تمكنوا من ملاحظة أن الحكومة قامت، تدريجياً، في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، بتوسيع المنطقة الخاضعة لسيطرتها في البلد. وهكذا فإن القوات الحكومية قد تكون استولت على المدن التالية: كيلانغوس، وكاكولا، ودونجو، وكايتجا، وكوفيلاي، وكاسونغي.

#### رابعا - الحالة الإنسانية

٢٥ - منذ تاريخ تقريره الأخير إلى المجلس (S/26644)، استمرت الأنشطة الإنسانية في إحراز تقدم ملموس، وذلك خاصة بسبب الهدوء النسبي على الجبهة العسكرية. وقد أصبحت الآن بعثات الإجلاء وتقديم المساعدة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تصل إلى المناطق التي كان بلوغها مستحيلاً حتى وقت قريب بسبب العمليات الحربية. بيد أن المعاناة البشرية ما زالت متواصلة على نطاق يتجاوز ما تم عرضه بالتفصيل في "النداء من أجل أنغولا" الذي وجهته كافة وكالات الأمم المتحدة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣، وذلك بالرغم من هذه الزيادة الملحوظة في عمليات التوريد بواسطة الجسر الجوي وقوافل النقل البري التي يقوم بها برنامج الأغذية العالمي والتي بلغت ١ ٠٠٠ طن من الأغذية ومن المواد غير الغذائية في الأسبوع الواحد. ومن المسلم به عموماً أن ٣ ملايين من الأشخاص، أي ثلث سكان البلد، بحاجة ملحة إلى أقصى حد للمعونة الإنسانية. إن بقاءهم ذاته يتوقف على تلك المعونة.

٢٦ - فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في أنغولا، يجب التفريق بين ثلاثة أنواع من الحالات. الحالة السائدة في المناطق الساحلية، وحالة مناطق النزاع غير المكثف، والحالة في المناطق التي كانت حتى وقت قريب جداً ساحة معارك ضارية.

٢٧ - في المناطق الساحلية، حيث تسود حالة عسكرية أقل اتساماً بالطابع المأساوي، ما زالت مشاكل خطيرة لسوء التغذية قائمة، وهي تتفاقم بقدوم الأعداد الغفيرة من الأشخاص المشردين الفارين من مناطق المعارك. وقد كانت المصاعب الاقتصادية الخطيرة في المدن الرئيسية للمنطقة الساحلية، مثل لواندا، وبنغويلا، ولوبيتو، مصحوبة بتضخم متسارع يحول دون حصول الأغلبية الساحقة من السكان على المواد التي تمثل ضروريات أساسية، بما فيها الأغذية. وتشكل هذه الحالة الصعبة أحد الأسباب الرئيسية لسوء التغذية ولتزايد الأمراض من مختلف الأنواع. وقد تمكنت منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي وكذلك المنظمات غير الحكومية، من وقف التزايد المستمر للمعاناة في هذه المنطقة من أنغولا، وذلك بواسطة عدد من الإجراءات المنسقة، مثل عمليات توزيع الأغذية، وحملات التلقيح والرعاية الطبية الأولية، وإنقاذ الأرواح والإغاثة، وفي وقت أكثر حداثة توزيع البذور والأدوات تأهباً للموسم الزراعي المقبل.



٢٨ - أما مناطق النزاع غير المكثف التي تشمل جزءاً كبيراً من مقاطعات شمال البلاد وشرقها وجنوبها، فإن الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تزودها حالياً بالمؤن بواسطة النقل البري والجوي. وقد تحسنت إمكانية بلوغ هذه المناطق في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، بفضل الجهود التي بذلها ممثلي الخاص بدعم من وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية التابعة لإدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة، الأمر الذي سمح لهيئات الأمم المتحدة مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، وكذلك للمنظمات غير الحكومية، بزيادة عمليات الإغاثة في هذه المناطق. ومع ذلك، فإن المعاناة البشرية في هذه المناطق ما زالت شديدة إلى أقصى حد. وقد سجلت فيها حالات الإصابة بسوء التغذية الحاد وبالإسهال وبالحصبة، وفي ذلك يكمن السبب لكون أعلى معدل لوفيات الأطفال في العالم يسجل حالياً في أنغولا. وفي هذا الشأن، يتم في الوقت الحاضر بذل جميع الجهود لمنع تفاقم هذه الحالة المفعجة.

٢٩ - إن المناطق التي كانت تعتبر حتى وقت قريب مناطق نزاع مكثف، مثل تلك التي توجد فيها مدن كويتوبيي، ومالانجي، ومينونغي المحاصرة، وكذلك هومبو، هي التي تم فيها توسيع نطاق عمليات الإغاثة الإنسانية في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وكما أبلغت مجلس الأمن، فقد تمكنت الأمم المتحدة عند منتصف تشرين الأول/أكتوبر، من تزويد مدينتي هومبو وكويتوبيي بالمعونة الإنسانية ومن زيادة عدد الرحلات الجوية نحو مالانجي ومينونغي. وتوجد حالياً نساء وأطفال تحت وطأة المجاعة في جميع أنحاء هذه المدن حيث تعمل منظمات غير حكومية عديدة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة. وما زالت عمليات برنامج الأغذية العالمي في مجال السوقيات تدعم جميع المنظمات الإنسانية المتواجدة في أنغولا. وتكمل أنشطة الطوارئ لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، مثل حملات التلقيح المكثفة في هومبو وكويتوبيي عمل هذه المنظمات غير الحكومية.

٣٠ - وقد تصدت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، على نحو مشترك، لحالة سوء تغذية حادة ولصعوبات في مجال الصحة ما زالت مستمرة في أنغولا. وأعدت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية استراتيجيات عديدة للتقليل من المعاناة المنتشرة في البلد. وقد اضطلعت معا ببعثات تقييم في المناطق التي تسنى حديثاً الوصول إليها، كما وضعت برامج لتدارك الحالة الإنسانية المفعجة السائدة في أنغولا. وبفضل الجهود التي يبذلها بدون توقف الموظفون القائمون بتقديم المعونة الإنسانية، أمكن إنقاذ عدد لا يحصى من الأرواح البشرية في أنغولا.

٣١ - ومنذ تقريره الأخير إلى مجلس الأمن (S/26644)، اضطلعت الحكومة الأنغولية والاتحاد القومي للاستقلال التام لأنغولا بدور هام لتسهيل تقديم المعونة الإنسانية في البلد. وقد عاون الطرفان المنظمات الإنسانية بصورة كبيرة بالسماح لها بالوصول إلى جميع مقاطعات البلد وبدعم عملها في الميدان. ولا تزال استجابة المانحين للحالة الإنسانية الملحة في أنغولا، ولا سيما للداء الذي وجهته بصورة مشتركة وكالات الأمم المتحدة، متواضعا. وتواجه هذه الوكالات، ولا سيما اليونيسيف، مصاعب مالية خطيرة يمكن أن تعرض للخطر البرامج العاجلة والتي تتخلى عنها يأسا. وفي رسالة مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ذكر وكيل

الأمين العام للشؤون الانسانية المانحين مجددا بضرورة تقديم الموارد اللازمة الى البرامج الانسانية العاجلة في أنغولا. وتجدر ملاحظة أنه يجري في لواندا حاليا اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد نداء منقح مشترك بين الوكالات، لعام ١٩٩٤ يغطي الاحتياجات ذات الأولوية للسكان المضارين بشدة. ويتعين أن يغطي هذا النداء أيضا سواء الاحتياجات من المساعدة الانسانية المستمرة أو إجراءات الانعاش الأولي التي تهدف إلى إطلاق عملية تطبيع حياة هؤلاء السكان. وقد اتخذ ممثلي الخاص، بمساعدة وحدة تنسيق المساعدة الانسانية التابعة لإدارة الشؤون الانسانية، التدابير الرامية إلى كفالة مشاركة فعالة لجميع الأطراف المعنية في عملية إعداد النداء.

٣٢ - ولا يزال التحدي الانساني في أنغولا حرجا. وفي الشهور المقبلة، ستكون الاحتياجات من الأغذية والأدوية والمياه ومعدات المرافق الصحية ملحة. ويتعين أن تواصل الحكومة الانغولية والاتحاد القومي للاستقلال التام لأنغولا ضمان أحوال الوصول والأمن حتى يمكن إرسال المعونة العاجلة الى جميع أنحاء البلد. وسيواصل ممثلي الخاص جهوده حتى تسمح أحوال الأمن للموظفين المختصين بالمعونة الانسانية بمواصلة هذا العمل. ويمكن للبلد فقط عن طريق الجهد المتضافر للحكومة، وللإتحاد القومي للاستقلال التام لأنغولا وللأمم المتحدة، وللبلدان المانحة، وللمنظمات غير الحكومية، وعلى وجه الخصوص لمجمل الشعب الانغولي، أن يخرج من الحالة المأساوية التي يوجد فيها حاليا.

#### خامسا - الجوانب المالية

٣٣ - أذنت الجمعية العامة للأمين العام، بموجب مقررها ٤٧/٤٥٠ جيم المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أن يدخل في التزامات لا يتجاوز إجماليها ١ ٩٤٢ ٠٠٠ دولار شهريا (صافيها ٩٠٠ ٨٧١ ١ دولار) لمواصلة بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا للفترة من ١٦ أيلول/سبتمبر الى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، رهنا بموافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في حالة ما إذا قرر مجلس الأمن مد ولاية البعثة بعد ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وقد مدد مجلس الأمن، بموجب قراره ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لمدة ثلاثة أشهر من ١٦ أيلول/سبتمبر الى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وبناء على ذلك، وافقت اللجنة الاستشارية على مبلغ لا يتجاوز إجماليه ٥.٥ مليون دولار لاستمرار مواصلة بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لفترة ولاية الثلاثة أشهر التي تنتهي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٣٤ - وفي حالة تقرير مجلس الأمن استمرار ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا الى ما بعد ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، فإن هناك حاجة الى أن تقوم الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين بتخصيص اعتماد مالي مناسب.

٣٥ - ولا تزال حالة التدفق النقدي للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا حرجة جدا. ففي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة الى الحساب الخاص نحو

٣٨,٢ مليون دولار. ويمثل هذا ٢٣ في المائة تقريبا من المبلغ الاجمالي المقرر أن تدفعه الدول الأعضاء منذ بداية البعثة وحتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٣٦ - وبغية تزويد بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لاحتياجاتها من التدفق النقدي اللازم، تم الاقتراض من صندوق الطوارئ لعمليات حفظ السلم وحسابات وحفظ السلم الأخرى مبلغا إجماليا قدره ٣٧ مليون دولار. ولم يتم سداد هذه المبالغ.

#### سادسا - ملاحظات

٣٧ - تعتبر المفاوضات الحالية الجارية والتي جرى تغطيتها بشيء من التفصيل في التقرير الحالي هامة بالنسبة لعملية إيجاد حل للحالة في أنغولا. وتنعكس النتيجة الايجابية للمحادثات الاستطلاعية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ في قبول الاتحاد القومي للاستقلال التام لأنغولا لسريان مفعول "اتفاقات السلم"، وسريان مفعول نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وقبل كل شيء مضمون الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣) والتي يطلب المجلس بموجبها الى الاتحاد القومي للاستقلال التام لأنغولا، بأن يسحب على الفور قواته من المواقع التي احتلها منذ استئناف الأعمال العدائية، وطلب الى الاتحاد أن يوافق دون إبطاء على إعادة قواته الى المناطق التي تراقبها الأمم المتحدة وذلك كتدبير انتقالي ريثما يتحقق التنفيذ التام لـ "اتفاقات السلم".

٣٨ - وجعلت المحادثات الاستطلاعية في لوساكا في الامكان عقد المفاوضات المستأنفة الجارية منذ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وقد أسفرت المشاورات والمناقشات والاجتماعات العامة العديدة عن الاعتماد الرسمي للمبادئ العامة والخاصة التي تنظم وقف إطلاق النار وكذلك الأساليب العملية، بما في ذلك الجدول الزمني لتنفيذ هذه المبادئ. كما تم أيضا اعتماد المبادئ العامة والخاصة المتعلقة بتشكيل القوات المسلحة الأنغولية.

٣٩ - ومن المهم التأكيد على أن اعتماد الحكومة والاتحاد القومي للاستقلال التام لأنغولا للمبادئ التي تنظم إعادة سريان وقف إطلاق النار بصفة رسمية، بما في ذلك انسحاب قوات الاتحاد القومي للاستقلال التام لأنغولا من المناطق التي احتلتها منذ استئناف الأعمال العدائية ونزع سلاحها وتخزين أسلحتها تحت إشراف الأمم المتحدة، يشكل إنجازا هاما لعملية السلم. بيد أنه بغية تسهيل التسوية النهائية، فإنه ستكون هناك حاجة الى بذل المزيد من الجهد.

٤٠ - وجدير بالذكر أنني قد أوصيت في تقريرتي الأخير بتأجيل اتخاذ إجراء فرض تدابير أخرى ضد الاتحاد القومي للاستقلال التام لأنغولا بموجب الفصل السابع من الميثاق لفترة شهر واحد في ضوء المحادثات التي كانت قد بدأت في ذلك الحين في لوساكا تحت رعاية الأمم المتحدة. وبعد استعراض التقدم الذي تحقق حتى الآن في المحادثات في لوساكا، فإنني سأوصي بتأجيل آخر لاتخاذ إجراء بفرض

المزيد من التدابير ضد الاتحاد القومي للاستقلال التام لأنغولا؛ وسأبلغ المجلس في أي وقت في حالة سماح الظروف بأن أعيد النظر في هذه التوصية. وفي هذا الصدد، أحث الحكومة والاتحاد القومي للاستقلال التام لأنغولا على أن يبذلا الجهود مجددا لضمان نجاح المحادثات في دفع عملية السلم إلى الأمام.

٤١ - وفي ضوء النتائج المشجعة التي تحققت في لوساكا ولتمكين الأمم المتحدة من متابعة دورها في الوساطة والمساعي الحميدة ولتسهيل إبرام تسوية شاملة للنزاع الأنغولي، أوصي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لمدة ثلاثة أشهر. وفي حالة الموافقة على وقف إطلاق النار في أنغولا أو إقراره، فإنني سأقدم على الفور إلى المجلس بمعلومات مستكملة وبتوصياتي المتعلقة بولاية موسعة لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا والاطار الزمني لتمديداتها.

٤٢ - وفي حالة ما إذا أسفرت المفاوضات الحالية عن وقف فعال ومستدام لإطلاق النار، فإنه سيطلب إلى الأمم المتحدة أن تقوم على الفور بوزع قوة إضافية من المراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة وكذلك بعض الوحدات المشكّلة. وعلاوة على ذلك، فإن المهام الموسعة التي قد يطلب إلى المنظمة أدائها قد تحتاج إلى وجود ملموس لقوات الأمم المتحدة في أنغولا. وأعتزم الشروع في التخطيط الطارئ اللازم لتمكين المنظمة من الاسهام بطريقة فعالة في تنفيذ التسوية الشاملة. بيد أنه في التحليل النهائي، لا يوجد بديل عن الالتزام الأصلي للأنغوليين أنفسهم بالسلم والمصالحة الوطنية.

٤٣ - وخلال المفاوضات، أصر كل من الحكومة والاتحاد القومي للاستقلال التام لأنغولا على استعراض ولاية الأمم المتحدة بغية تعزيز دورها. ويقترح كل من الحكومة والاتحاد القومي للاستقلال التام لأنغولا زيادة ملموسة في مشاركة الأمم المتحدة بغرض:

(أ) التحقق من انسحاب وإيواء القوات العسكرية للاتحاد القومي للاستقلال التام لأنغولا ومراقبتهم؛

(ب) جمع وتخزين وحراسة الأسلحة الحربية للاتحاد القومي للاستقلال التام لأنغولا وقت الإيواء؛

(ج) الاشراف على نزع سلاح السكان المدنيين؛

(د) التحقق من تشكيل القوات المسلحة والشرطة الأنغولية؛

ومن المقترح كذلك أن تشترك الأمم المتحدة في عملية مد نطاق ادارة الدولة إلى جميع أنحاء أراضي أنغولا والتحقق منها.

٤٤ - وبينما تستمر المفاوضات السياسية في لوساكا، فإنه لا يزال من المهم مواصلة الأنشطة الإنسانية وحتى توسيع نطاقها في جميع أنحاء أراضي أنغولا. ويمكن لهذه الأنشطة أن تسهم ليس فقط في رفاهية سكان يعانون من آثار الحرب، ولكن أيضا في الابقاء على مناخ موات للتسوية السلمية. وبهذه الروح أوجه نداء مرة أخرى إلى جميع الأطراف المعنية لكي تهيئ ظروف الأمن التي ستتيح تقديم مساعدة إنسانية كافية وفعالة في أنغولا.

٤٥ - ويواصل موظفو بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا العمل بتفان مثالي في ظروف صعبة. وأود أن أشيد على وجه الخصوص بممثلي الخاص، السيد أليون بلوندين باي، واللواء كريس أبوتو غاروبا، للعزم الذي اتسم به آدائهما لمهامهما الصعبة للغاية.

— — — — —